

\* ترحب مجلة التقوى في هذه النراوية (منكم وإليكم) بجميع المساهمات من قرائها الكرام وسنحاول إن شاء الله نشر أكبر عدد ممكن من المساهمات على صفحاتنا، مع التنويه إلى أن هذه المساهمات تعبر عن آراء القراء وليس بالضرورة عن رأي المجلة.

\* نرجو من جميع القراء كتابة مساهماتهم وآرائهم بخط واضح وعلى وجه واحد للورقة، أو طباعتها على الكمبيوتر إذا أمكن ذلك.

The Editor AL Taqwa, P.O.Box 12926, London SW18 5ZN (U.K)

e.mail: altaqwa@alislam.org

## شكرًا وصلت رسائلكم

بالمستوى الرفيع الذي وصلتكم إليه في الكتابة باللغة العربية.

لا نرى أي مانع في إرسال «التقوى» إليكم ولكننا نحبذ أن يخبرنا عميد الجامعة بعدد النسخ التي تحتاجها المؤسسة شهريا وسنتولى إن شاء الله الإرسال باستمرار.

\* الأخ م.ت (المملكة العربية السعودية) تصفح موقع بعض الإخوة - طلبة بالجامعة الأحمدية بنيجيريا - طلبوا منا عبر رسائلهم إدراج أسمائهم في قائمة المشتركين في «التقوى» وإرسالها لهم على الصندوق البريدي التابع للجامعة بلاغوس، بنيجيريا.

- لقد سُررنا بقراءة رسائلكم المختلفة خصوصا

«التقوى» في الإنترنت ثم أرسل لنا رسالة إلكترونية يطلب فيها المزيد من المعلومات حول جماعتنا. - أولا نشكركم على اهتمامكم بالقضايا الدينية المختلفة، وندعو الله أن يوفقكم لاتباع سواء السبيل. لقد أجبنا على بعض استفساراتكم بالبريد الإلكتروني في مناسبتين ولكن في كلتا المرتين رجعت الرسالة. يبدو أن صندوقكم البريدي ممتلئ أو هنالك عطل فني آخر. الرجاء تحري الأمر والاتصال بنا ثانية.

\* الأخت أم أحمد (سوريا) أرسلت لنا بطاقة تهنئة بمناسبة عيد الأضحى المبارك ضمنها أذعية لكل من يساهم في إنجاز «التقوى». - نشكركم على هذه المبادرة الطيبة حيث كُنت السبّاقة في هذا المضمار،

كما نشكر كل من اتصل بنا هاتفياً أو أرسل بطاقات تهنئة أو رسائل إلكترونية بنفس الغرض. بارك الله فيكم جميعاً وهداكم وإيانا لما يحبه ويرضاه.

\* الأخ نبيل رضى (لندن) اقترح إدراج بعض العينات من برنامج «لقاء مع العرب» الذي تبثه الفضائية الإسلامية الأحمدية يومياً وبعض القصائد التي نظمها سيدنا الإمام المهدي عليه السلام باللغة العربية على موقع «التقوى» كي يتمكن المتصفح لموقعنا من أخذ صورة أوضح حول جماعتنا. - اقتراح جيد سنعرضه على المسؤولين في الفضائية الإسلامية الأحمدية كي يزدودونا بالمواد المطلوبة. ولكننا لا نستطيع أن نعد بتحقيقه فوراً بسبب مشاكل تقنية مختلفة.

- الأستاذ أبو أحمد الشامي (الأردن) اقترح إضافة إمكانية البحث في موقع «التقوى» وذلك حسب

مواضيع المقالات أو حسب أسماء الكُتّاب. - نشكرك على اقتراحك القيم، ونود أن نخبرك أننا نوي إدراج هذه الخدمة القيمة على موقعنا في المستقبل القريب إن شاء الله.

-الصديق خ.ب (سوريا) أرسل لنا رسالة إلكترونية أخبرنا فيها عن بعض الأخطاء المطبعية في صفحات كتبنا العربية المنشورة في موقعنا بالإنترنت.

- تشكرك أسرة «التقوى» لعنايتك وحرصك على نقاوة المواد التي نشرها. ولا يسعنا إلا أن نعدك بتدارك الأخطاء، وأن ندعو: كثر الله من أمثالك.

\* \* \*

### لص إلكتروني

شهدت شبكة الإنترنت خلال الشهور الماضية القليلة ظاهرة لصوصية فريدة من نوعها استهدفت مواطنين في كل من بريطانيا، أستراليا والولايات المتحدة. وتمثل

عملية الاحتيال في إرسال بريد إلكتروني مزيف إلى المشتركين في إحدى خدمات الإنترنت يحمل عنوان شركة شهيرة تطلب منهم إرسال كلمة السر التي يستعملونها لاستخدام الخدمة ورقم بطاقاتهم المصرفية وإرسالها إلى عنوان مزيف. وقدم اللصوص ذريعة تعديل قوائم المعلومات للشركة، وكي يتمكن المشتركون من الاستفادة من التطورات الجديدة يجب عليهم أن يرسلوا هذه المعلومات بأسرع وقت، ووعدتهم بخدمات مزيفة مباشرة بعد تقديم هذه المعلومات. وبمجرد أن يحصل اللصوص على هذه المعلومات يباشرون باستخدامها لشراء بضائع من مواقع تجارية إلكترونية. وتذكر تقارير خبراء المعلوماتية أن عدد هذه الرسائل وصل إلى ٦٠ مليوناً خلال عيد الميلاد ورأس السنة الجديدة. ولم تتوقف هذه الهجمات خلال شهر يناير من السنة الجديدة إلا أن عددها كان محدوداً، أقل من ١٠٠ هجوم. ونظراً للخسائر الفادحة التي تكبدها الكثيرون وعيّنت السلطات الأمنية فرقاً أمنية جديدة تُراقب الرسائل الإلكترونية المشبوهة وبالتالي تسهر على حماية المستهلكين الأبرياء. وقد يستحيل مطاردة اللصوص عبر الشبكة وذلك لسداحة كثير من مستعمليها وللثغرات الأمنية الموجودة في نظم التشغيل.

ويرى الملاحظون أنه حتى الآن استعمل المحتالون اللغة الإنجليزية للنصب على كثير من الأبرياء ولا يُستبعد أن يستعمل نفس الحيلة لصوص آخرون في دول كثيرة غير ناطقة بالإنجليزية. وأملاً أن لا تصل هذه الآفة إلى مستعملي الشبكة في عالمنا العربي فليأخذ كل مستعمل الحيلة ولا يعطي كلمة السر أو أي معلومات خاصة عبر البريد الإلكتروني. فإذا كان أحدٌ في شك من الأمر فما عليه إلا أن يتصل هاتفياً بالشركة الموفرة للخدمة

والتأكد من الأمر. ومن المعروف أن الشركات لا تطلب المعلومات من زبائنها بهذه الطريقة، وفي واقع الأمر إن كلمة السر هي ملك خاص للمستعمل لا يجوز إظهارها حتى للشركة الموفرة للخدمة. ويصعب توعية المستخدمين بالرغم من الخطوات الكثيرة التي اتخذتها كثير من الشركات حيث إن كل مستخدم يظن أنه لن يكون ضحية احتيال ولا يعطي الأمر الأهمية الكافية. ويستحيل التكهن بما سيقوم به اللصوص مستقبلاً، لذا تستشير شركات أمن الشبكة بعض المختالين - الذين تابوا - لمساعدتهم في وضع خطة أمنية مدروسة تقيهم شرور المختالين في المستقبل.

**حماية المرأة إلكترونياً**

تفاقت في الآونة الأخيرة في إسبانيا نسبة وفيات السيدات اللاتي تعرضن للضرب من قبل أزواجهن. وتشير الإحصائيات أن السنة المنصرمة سُجّلت فيها ما يزيد عن مائة حالة.. والجدير بالذكر هنا أن القضاء الإسباني اضطر في ظل هذه الظروف المخزبة إلى تزويد النساء اللواتي يتعرضن للضرب على أيدي أزواجهن والمطلقات أيضاً بسوار إلكتروني... أما المعتدون فقد أرغموا على لبس شارة إلكترونية.

ولدى اقتراب المعتدي من ضحيته بمسافة تُقدر بـ ٥٠٠ متر تقوم الشارة بإطلاق إشارات إلكترونية يستقبلها السوار الإلكتروني الذي ترديه الضحية ومباشرة يُرسل رسالة التنبيه بالخطر إلى مركز الأمن مع تحديد موقع الضحية، وهكذا يحضر رجال الأمن للقبض على المعتدي قبل أن يلحق أضراراً بالضحية.

فعلاً يتعجب المرء لقراءة مثل هذه التفاصيل لأنه ولسنين طويلة اتهمت هذه الدول المتقدمة - كما تسمى نفسها - العالم الإسلامي بضرب المرأة ووصفتنا بكلمات قاسية ونسبت إلينا الجهل والتخلف. ولكن بالرغم من كل هذا لم نسمع في بلدانا بإحصائيات وفيات الزوجات من جراء الضرب مثل إحصائياتهم. ولم نسمع بأساور إلكترونية ترتديها النساء لتحمي نفسها من خطر الأزواج. وأرى أنه قد حان الأوان لإيقاظ هذه الشعوب الغارقة في وحل سوء فهمها للحرية. ولا يفوتني أن أذكر هنا الافتتاحية الرائعة التي نشرتها مجلتنا الغراء «التقوى» في العدد السابق حول هذا الموضوع وأجد نفسي ملزماً بذكر مقتبس منها:

«فتشوا معنا في كتب السيرة هل هنالك أثر لضرب المصطفى ﷺ لإحدى زوجاته، والعياذ بالله. فالعمل الذي لم يصدر من خير خلق الله كيف نعمل به؟»

فإن كانت المرأة تُحَمَى عندهم إلكترونياً فإنها تُحَمَى عندهم أخلاقياً وعقائدياً حيث نعاملها معاملة القوارير بتوفيق الله تعالى.

كل هذا لم نسمع في بلدانا بإحصائيات وفيات الزوجات من جراء الضرب مثل إحصائياتهم. ولم نسمع بأساور إلكترونية ترتديها النساء لتحمي نفسها من خطر الأزواج. وأرى أنه قد حان الأوان لإيقاظ هذه الشعوب الغارقة في وحل سوء فهمها للحرية. ولا يفوتني أن أذكر هنا الافتتاحية الرائعة التي نشرتها مجلتنا الغراء «التقوى» في العدد السابق حول هذا الموضوع وأجد نفسي ملزماً بذكر مقتبس منها:

«فتشوا معنا في كتب السيرة هل هنالك أثر لضرب المصطفى ﷺ لإحدى زوجاته، والعياذ بالله. فالعمل الذي لم يصدر من خير خلق الله كيف نعمل به؟»

فإن كانت المرأة تُحَمَى عندهم إلكترونياً فإنها تُحَمَى عندهم أخلاقياً وعقائدياً حيث نعاملها معاملة القوارير بتوفيق الله تعالى.

ضحية بطاقات الائتمان يُثار إعجاب السائح لدى زيارته للدول الثرية حيث يقود مواطنوها سيارات فخمة ويسكنون منازل ذات أسعار خيالية ويرتدون ملابس من أحسن الأقمشة العالمية، أما مواعدهم فتعج بأحسن منتوجات القارات الخمس. وقد يندم الذي يحتك بهذه الأقوام بالطريقة التي يصرفون بها الأموال خصوصاً في عطل آخر الأسبوع وفي العطل الشتوية والصيفية. في الحقيقة ما هذه الأمور إلا مظاهر خادعة حيث إننا إذا تطلعنا على أسرار وواقع حياة هذه الشعوب غالباً ما نجد أن المنازل هي ملك للبنوك حيث اقتُرضت منها الأموال الطائلة ويُدفع لها شهرياً بالتقسيط. وينطبق الأمر نفسه على معظم السيارات. أما الملابس الغالية التي يرتدونها والمآدب التي يقيمونها فغالباً ما يدفعون تكلفتها ببطاقات الائتمان. هذا هو حال شعوب الدجال.. إنهم يتمتعون بشراء

كاذب.. أي لا يملكون شيئاً. وقد ساهم هذا الجو الاقتصادي المقرف في تحطيم أواصر كثير من العائلات خصوصاً عندما يعجز رب الأسرة على تسديد الديون فلا ترحمه البنوك ولا ترحمه الزوجة بل غالباً ما تتركه. ولكن ما طالعنا به وسائل الإعلام البريطانية مؤخرًا أسوأ من هذا الواقع بكثير، وفيما يلي تلخيص للحدث: بدأت حكاية رب أسرة في بريطانيا له ولد وبنت. قام باقتراض بعض المال من بطاقة ائتمانه سنة ٢٠٠٠، وذلك لتسديد بعض النفقات. وسرعان ما تفاقمت حاجات الأسرة فاقترض بعض المال في مناسبات عديدة. ولكن لم تمر سنة إلا ووجد نفسه مكبلاً في الديون. ففكر طويلاً عن مخرج من هذا المأزق فتوصل إلى خطة رأى أنها آية في الذكاء حيث قدم طلباً إلى بنك جديد لاستخراج بطاقة ائتمان جديدة واقترض منها المبلغ الذي هو مدين به لبطاقة الائتمان الأولى وسدده. ولم يتوقف الرجل في لعبته هذه حتى وصل به الأمر خلال ما يزيد على سنتين إلى أن استخرج ١٩ بطاقة ائتمان من بنوك شتى في بريطانيا. وهكذا واصل لعبته يفترض من هذا البنك ليسدد ديون البنك الآخر. ولكنه لم يعمل حساب فوائض النسب المرتفعة التي تتقاضاها البنوك لاقتراضه أموالها. ولم تمر ثلاث سنوات حتى وجد نفسه في موقف لا يُحسد عليه. فالمبلغ الإجمالي الذي اقترضه كان ٢٠ ألف جنيهه أسترليني، ولكن الفوائض التي يجب أن يدفعها للبنوك كان أكبر من ضعف المبلغ أي ٥٠ ألف جنيهه أسترليني. فوجد نفسه أمام فاتورة تبلغ ٧٠ ألف جنيهه عجز أمامها ولم يجد لنفسه مخرجاً. ومرة أخرى لم يفكر ملياً وظن أنه لو انتحر ستنتهي مأساته لأن تأمين بطاقات الائتمان لن يطالب زوجته بتسديد المبالغ بعد وفاته. وفي يوم ٢٢ يوليو من السنة الحالية شقنق نفسه. ولكن لسوء حظه مرة أخرى فإن المنتحر في قانونهم لا يكفل له التأمين تسديد ديونه. ولا زالت بعض البنوك تُتابع زوجته قانونياً لتسديد ديون زوجها.

ويُعد هذا الرجل أول ضحية لبطاقات الائتمان ولكنه حتمًا لن يكون الأخير حيث إن التقارير تذكر أنه خلال سنة ٢٠٠٢ بلغ مقدار ديون المستهلكين الراغبين في جمع ديونهم من مصادر مختلفة تحت حساب واحد إلى ٤٠ بليون جنيهه أسترليني.

**أزمة زيجات في الصين**

أفادت تقارير من الصين أن عدد الرجال الذين قد لا يجدون زوجة في الصين قد يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠ مليوناً بحلول عام ٢٠٢٠. وقد يؤدي هذا الأمر إلى انتشار أول حرفة عرفها التاريخ على نطاق واسع. ويرى الأخصائيون أن سبب تراجع أعداد النساء راجع إلى تفضيل الآباء لإنجاب المواليد الذكور حيث يتم اجهاض الأجنة فور اكتشاف أن القادم المنتظر أنثى. وأدى هذا الأمر إلى تزايد نسبة المواليد الذكور. والجدير بالذكر هنا أن للصين قانوناً غريباً في حد ذاته حيث إنها تسمح لكل أسرة بإنجاب طفل واحد فقط!!! ويرى الملاحظون أن عدد العُزَّاب في الصين سيقارب عدد سكان دولة مثل ماليزيا. وقد بدأت نواقيس الخطر ترن في الصين حيث تصاعدت تجارة بيع النساء والأطفال وأصبحت ظاهرة منتشرة في طول البلاد وعرضها، حيث حررت الشرطة كثيراً من الأطفال والسيدات الذين اختطفتهم العصابات. والحمد لله على تغيير الأحوال، فالعرب في الجاهلية كانوا يُمِدُّون بناتهم، أما اليوم فنسمع أن معظم المتزوجين الجدد يرغبون في أن يكون أول مواليدهم أنثى.

(بتصرف عن شبكة الإنترنت)  
**مساهمة الصديق**  
م.ع.م (تونس)